جامعة مولود معمري-تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

دعوة للمشاركة في مشروع كتاب جماعي محكم ذو الرقم الدولي المعياري- ردمك ISBN بالتعاون مع مخبر العولمة والقانون الوطني (LAMOD)

العنوان:

الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية
واقع وتحديات

في إطار مشروع البحث التكويني الجامعي PRFU
بعنوان

"الاستثمار في الجزائر
بين متطلبات التنمية ومقتضيات السيادة"

رمز: (G01L01UN15012018002)

تحت إشراف:
د. أوباية مليكة
بالتنسيق مع:
أ. د. حسين فريدة، مديرة مشروع البحث

توطئة

بالرغم من توافق الحكومات المتعاقبة على مسألة ربط القطاعات الإستراتيجية بالسيادة الوطنية وضرورة حمايتها بإقصاء الخواص من الاستثمار فيها وإسناد مهمة استغلالها للمؤسسات العمومية، إلا أنها لم تفلح في اعتماد مفهوم لها سوى ربطها بمصطلحات أكثر غموضا من مصطلح "استراتيجي" وهي "القطاعات الحيوية" و"القطاعات الحساسة"، كما لم تحدد المعايير التي يمكن الاستناد عليها لإضفاء الطابع الاستراتيجي على قطاع اقتصادي معين.

من المعترف بأن النشاطات الإستراتيجية هي في الأساس تلك المتعلقة بالدفاع الوطني واستغلال المحروقات، ثم تليها القطاعات العاملة على حفظ النظام العام والأمن الوطني أو تسيير الأملاك الوطنية، ونظرا لعدم إمكانية الإحاطة بمفهوم "القطاعات الإستراتيجية"، تمكنت السلطات العمومية من استغلال هذا الغموض لإقصاء القطاع الخاص وترتبك كلما أثيرت مسألة فتح هذه القطاعات أمامه.

هذا الالتباس والتردد لهما أسباب ومازالت قائمة، يمكن تبرير البعض منها دون البعض الآخر بالنظر إلى الوضع الاقتصادي الراهن والذي يستوجب فرز وحصر القطاعات الإستراتيجية المراعية للمصلحة الوطنية وفتح المجال للاستثمار الخاص في القطاعات المتبقية.

بالفعل، قامت السلطات العامة بمحاولة إيجاد آليات قانونية تسمح بالاستثمار الخاص في قطاعات واسعة منها الإستراتيجية بعدما لاحظت أو وطء سياستها الاستثمارية منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية لم تجدي نفعا، بل وحالت دون تدفق الاستثمارات المنتظرة لتمويل المخططات التنموية، كما حالت دون حشد رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية اللازمة للنهوض بالاقتصاد الوطني.

وتماشيا مع الأولويات التنموية الجديدة المتزامنة مع المتغيرات السياسية التي عرفتها الجزائر في الآونة الأخيرة، ومواجهة للمؤشرات الاقتصادية السلبية الكثيرة التي أحدثها القحط الاستثماري، اعتمدت السلطات العامة تدابير بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2020، سعت من خلالها إلى التقليص من القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، مع الإبقاء على قاعدة الشراكة 49/51 في القطاعات ذات الطابع الاستراتيجي فقط.

تعد هذه الخيارات اعتراف ضمني بفشل السياسات الاقتصادية السابقة وتخلي محتشم وتدريجي للدولة عن احتكارها للقطاعات الإستراتيجية ودعوة للاستثمار الخاص فيها للمساهمة في تحسين الوضع الاقتصادي المتدني لاسيما بعد الانخفاض الشديد لأسعار النفط على مستوى

محاور مشروع الكتاب الجماعي

المحور الأول: مقاربة لتحديد مفهوم القطاعات الإستراتيجية

المحور الثاني: تأثير الأزمة الاقتصادية على قطاعات الجزائر في فتح بعض القطاعات الإستراتيجية للاستثمار الخاص.

المحور الثالث: مدى إستراتيجية القطاعات المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم21-145 لسنة 2021.

المحور الرابع: التأطير القانوني للاستثمار في القطاعات الإستراتيجية.

المحور الخامس: رؤية استشرافية لمستقبل القطاعات الإستراتيجية وتداعيات استثمار الخواص فيها.

شروط المشاركة

1. المشاركة مفتوحة للأساتذة الباحثين، طلبة الدكتوراه وكذلك كل المختصين بمختلف الهيئات داخل الجزائر أو خارجها
2. يجب أن تكون الورقة البحثية في حدود 25 صفحة على الأكثر وضمن محاور الكتاب، باللغة العربية أو الفرنسية.
3. يجب أن تتسم الورقة البحثية بالأصالة في إطار الطرح العلمي المتعارف عليه مع خلوها من الأخطاء اللغوية، واحتوائها لنتائج وتوصيات.

4. لا تقبل الأبحاث المقدمة بصفة ثنائية.
5. يشترط أن لا تكون الأوراق البحثية المقدمة، قد تم نشرها في مجلة علمية، أو مقدمة للنشر أم كانت محل مشاركة في تجمعات علمية، أو هي جزء من رسالة أو أطروحة.
6. إرفاق الورقة البحثية بملخص بلغة البحث وملخص باللغة الفرنسية، مع إدراج الكلمات المفتاحية في حدود ستة كلمات.
7. اشتراط احترام الشكل المطلوب وهو:

- الكتابة باللغة العربية: خط Sakkal Majalla، حجم 16.
- الكتابة بالفرنسية: خط Times New Romanحجم 14.
- هوامش الورقة 02 سم من كل الاتجاهات (أعلى، أسفل، يمين، يسار).
- تهميش المعلومات في أسفل كل صفحة حسب شروط Microsoft Word وبخط Times New Roman، حجم 12
- إدراج قائمة المراجع في نهاية الورقة البحثية، مرتبة ترتيبا هجائيا.

7. يرفق مع الورقة البحثية استمارة مشاركة في الصفحة الأولى.
8. تخضع كل المساهمات للتحكيم من قبل لجنة علمية مختصة، مع إلزام صاحبها بإدخال التعديلات المطلوبة في حالة وجودها خلال الآجال المحددة لذلك.

9. تقع المسؤولية القانونية والأخلاقية لما يرد في الأبحاث من آراء وأفكار وبيانات على كاتبها.

الآجال

- آخر أجل لإرسال استمارات المشاركة: 15 أفريل 2022
- تاريخ الرد على المساهمات المقبولة: 02 ماي 2022.
- آخر أجل لإرسال الورقة البحثية: 01 أوت 2022.

المراسلات

توجه كافة المراسلات الخاصة بالكتاب الجماعي (في الآجال المحددة) إلى العنوان الإلكتروني التالي:

prfu.oubaya@gmail.com

استمارة المشاركة

الاسم : .....

اللقب :.....

الدرجة العلمية:.....

مؤسسة العمل:.....

البريد الإلكتروني:.....

عنوان محور المشاركة:.....

عنوان المساهمة:.....

الملخص بلغة المقال:.....